تقرير للمونيتور: مرجعية النجف تعارض "حظر المشروبات" لأنه فرض للتدين

حظر العراق رسمياً استيراد وإنتاج وبيع المشروبات الكحولية بأنواعها في 4 آذار، في تكرار للحظر الذي صدر عام 2016 ، لكن تم إيقاف تنفيذه بسبب اعتراضات قوية من العلمانيين والأقليات في ذلك الوقت.

ونقل تقرير لصحيفة المونيتور الأميركية عن مصادر في حوزة النجف أن المرجعية لا تدعم قانون منع المشروبات الكحولية أو أي اجراء مماثل لتعارض ذلك من الدولة المدنية ولأنها ضد فرض الدين على الدولة "لكن لا داعي لتكرار اعلان الموقف" في الوقت الحالي.

التقرير الذي تابعه "المطلع"، سلط الضوء على الثغرات الموجودة في القانون المنشور في جريدة الوقائع من الناحية الدستورية وإمكانية نأي إقليم كردستان بنفسه عن تطبيقه وأبرز الآراء المعارضة له، وفيما يلي نص التقرير:

القانون الجديد يفرض غرامات على المخالفات تتراوح بين 10 و 25 مليون دينار وفي الشهر الماضي تم

نشره في الجريدة الرسمية العراقية ، مما مهد الطريق للتنفيذ.

ويهيمن على ائتلاف رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني ، الذي تولى منصبه في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، الأحزاب في إطار ما يسمى بإطار التنسيقي الداعم للحظر.

الآن ، مع دخول القانون حيز التنفيذ ، لا تزال متاجر الخمور مفتوحة في بغداد وأربيل وأجزاء أخرى من البلاد. لكن بعض العراقيين، وخاصة من الطائفتين اليزيدية والمسيحية، يثيرون مخاوفهم.

ليست دولة إسلامية

العراق لديه تنوع ديني كبير. غالبية السكان هم من المسلمين الشيعة والسنة ، ولكن هناك أيضًا مجتمعات كبيرة من المسيحيين واليزيديين والزرادشتيين والمندائيين وغيرهم. يعتقد بعض المحللين أن القانون هو خطوة نحو تحويل العراق إلى دولة إسلامية.

قال ضياء بطرس، الناشط في بلدة عنكاوا الكاثوليكية ذات الغالبية الكلدانية: "هذا تمييز عرقي". "إنه انتهاك لحقوق الأديان غير الإسلامية التي لا تحرم الكحول".

وقال المحلل السياسي العراقي علي صاحب في وقت سابق، إن العراق ليس دولة إسلامية و «بعض الديانات تسمح بشرب الخمر، ولا تستطيع الحكومة فرض رأي أو أيديولوجية معينة على الآخرين».

على عكس الإسلام ، لا تمنع الديانتان اليزيدية والمسيحية استهلاك الكحول. حتى أن البعض يستخدمه في طقوسهم الدينية.

ويقول آخرون إن القانون ينتهك الدستور العراقي، الذي يضمن الحرية الشخصية والدينية والثقافية. ميرزا دانايي ناشط إيزيدي ورئيس منظمة "Irak Luftbrucke" وهي منظمة غير حكومية تساعد ضحايا الصراع في العراق قال" "القانون مخالف للدستور لأن العراق بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات ، وشرب الخمور لا يحرم على الكثيرين".

كما جادل دانايي بأنه إذا لجأ شاربو الكحول إلى بدائل أخرى ، فإن الحظر يمكن أن يوفر فرصة لانتشار تعاطي المخدرات. "غالبية الدول الإسلامية لا تحظر الكحول، بل تنظمه. لماذا لا تفعل الحكومة العراقية شيئا مماثلا بدلا من حظره نهائيا؟ ".

القانون مزعج بشكل خاص للايزيديين والمسيحيين، الذين يديرون الغالبية العظمى من متاجر الكحول في البلاد. تعرض العديد من المسيحيين والايزيديين للاعتداء في السنوات الأخيرة لعملهم في هذا القطاع ، ويخشى البعض أن يؤدي هذا القانون إلى زيادة العنف ضدهم.

لذلك ليس من المستغرب أن تكون جماعات المجتمع المدني العراقي قد عارضت القانون بشدة. قام أكثر من 1000 باحث وأكاديمي وصحفي وناشط عراقي بارز بصياغة رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر تنتقد الحظر.

بالإضافة إلى الاعتراضات على أسس دستورية، يجوز لحكومة إقليم كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي في شمال العراق رفض القانون. إقليم كردستان هو موطن لكثير من المسيحيين والأجانب في العراق، لا سيما في عنكاوا والعاصمة الإقليمية القريبة أربيل.

آراء السلطات الدينية

القانون مدفوع دينيًا بتحريم الكحول في الإسلام، لكن السلطات الدينية الشيعية لم تلعب دورًا فيه. أعلى سلطة دينية للأغلبية الشيعية في العراق، في مدينة النجف المقدسة ، يرأسها آية الله علي السيستاني. طوال القرن الحادي والعشرين، دعم السيستاني صراحة الدولة المدنية ورفض فرض الدين.

ولم يعلق السيستاني على القانون، لكن رجل دين بارز قال : إن المرجعية الدينية في النجف تعارض هذا التشريع أو أي إجراء مماثل.

وقال شريطة عدم الكشف عن هويته إن "المرجعية الدينية في النجف دأبت على الدعوة إلى" دولة مدنية "في العراق، رافضة أي نوع من فرض التدين في مؤسسة الدولة".

وأشار المصدر إلى مواقف اتخذها السيستاني في الماضي، مثل رفضه لقانون الأحوال الشخصية عام 2013 لفرضه الشريعة، وكذلك رفض الزعيم عرض الرموز الدينية في مكاتب الدولة.

ولدى سؤاله عن صمت السيستاني الحالي بشأن القانون، قال رجل الدين: "لقد أوضح السيستاني لفترة

طويلة أنه ضد مثل هذا القانون ، ولا داعي لتكرار الشيء نفسه".

ومع تفشي الفساد، يشعر الكثيرون بالقلق من أن الحظر ساري المفعول سوف تدفع العراقيين إلى السوق السوداء لشراء الكحول. في هذا السياق، قد يؤدي الحظر إلى زيادة تهريب المخدرات إلى البلاد، فضلاً عن تشجيع أشكال أخرى من تعاطي المخدرات.

نقلاً عن "المونيتور"